

الرباعية الإسلامية
حلف تموله قطر
لضرب استقرار
السعودية



عارف النايض
صوفي يطمح
إلى رئاسة ليبيا



«إنكرو تشات»
منصة مشفرة
لتلبية احتياجات
المجرمين



العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 2020/07/05

14 ذو القعدة 1441

السنة 43 العدد 11752

Sunday 05/07/2020

43rd Year, Issue 11752



عبير موسي تستعرض في الشارع للضغط على الغنوشي

تصويت التيار الديمقراطي لتصنيف الإخوان تنظيمًا إرهابيًا يهدد التحالف الحكومي

صغير الحيدري

تونس - لجأت عبير موسي، رئيسة الحزب الدستوري الحر، إلى الاستعراض في الشارع كرد فعلي على رفض البرلمان عرض لائحة قدمتها تطالب بتصنيف الإخوان تنظيمًا إرهابيًا، وبالنتيجة تصنيف حركة النهضة.

وتظاهرت أعداد كبيرة من أنصار الحزب الدستوري الحر السبت في قلب العاصمة تونس، تنديدا بالبرلمان ورئيسه راشد الغنوشي، في خطوة قال مراقبون إن هدفها الظاهر هو كشف ما يجري في البرلمان من تحالفات تمكن النهضة من التحكم في المؤسسة التشريعية، لكن تظاهرة أنصار موسي تحمل رسائل أخرى أهم:

ومن الواضح أن الاستعراض الشعبي وجه رسالة مباشرة للسياسيين مفادها أن عبير موسي باتت الآن البديل الشعبي للإسلاميين من حيث خطابها الفكري والسياسي المناقض لأيديولوجيتهم، ومن حيث شعبيتها، ما يجعلها في أي انتخابات قادمة رقما صعبا، وهو وضع سيؤدي إلى تغيير في التوازنات السياسية في المشهد التونسي ككل وليس في البرلمان.

وإذا كان تهديد عبير موسي لمكاسب الأحزاب المتفرعة عن نداء تونس أو القريبة منه مفهوما، خاصة بعد أن تحالفت هذه الأحزاب مع الإسلاميين بشكل انتحازي، فإن نجم السياسة الصاعدة سيهدد مكاسب المجموعات السياسية المحسوبة على معاداة الإسلاميين، لكنها تحالف معهم مثل التيار الديمقراطي وحركة الشعب.

ويبدو أن التيار الديمقراطي قد فهم الرسالة مبكرا، إذ صوت لصالح مرور لائحة تصنيف الإخوان حتى لا يبدو حليفًا لهم ويخسر جزءا من شعبيته التي جمعها من شعاراته المعادية لحركة النهضة، فيما خسر ممثلو حركة الشعب في مكتب البرلمان الغياب وساهموا بشكل مباشر في إنقاذ حركة النهضة من مساعلة برلمانية كانت



مجدى بوزينة
تصنيف الإخوان تنظيمًا
إرهابيًا يعني تصنيف
النهضة في فرع للتنظيم



عبير موسي تحاصر رئيس البرلمان

ورفض مكتب البرلمان التونسي مساء الجمعة إحالة اللائحة، التي تقدم بها الحزب الدستوري الحر لتصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيمًا إرهابيًا، على أنظار جلسة عامة تخصص للتصويت عليها.

وعقب هذا الرفض اتهمت موسي كتلا برلمانية وسطحية على غرار قلب تونس (ليبرالي، 27 نائبًا) بالخيانة مؤكدة أن البرلمان تحت سيطرة "المرشد" في إشارة إلى رئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي الذي يراس أيضا المجلس.

وكشفت عبير موسي أن حزبها بصد التجهيز لتحركات جديدة في مواجهة إخوان تونس في إشارة واضحة لحركة النهضة.

وفي تصريح لـ "العرب" قال النائب عن الدستوري الحر مجدي بوزينة "مكتب البرلمان ورئيسه خرقا بشكل واضح وجلي القانون لأن اللائحة كان ينبغي عرضها مباشرة على الجلسة العامة لتحديد موعد مناقشتها".

وأضاف بوزينة "سنصعد بعد سقوط لائحتنا وسيجتمع الديوان السياسي للحزب وكتلته بالبرلمان للبت

في التحركات المقبلة من أجل تصنيف الإخوان تنظيمًا إرهابيًا، لن نرضى بالظلم وسنواصل الدفاع عن تونس وشعبها".

وتابع "تصنيف الإخوان تنظيمًا إرهابيًا يعني تصنيف حركة النهضة في تمثيل فرعًا من فروع التنظيم، نحن وجدنا صعوبة في تمرير مجرد لائحة لذلك نسدح في الوصول إلى تصنيف النهضة في قائمة المنظمات الإرهابية".

وتتهم رئيسة الحزب الدستوري الحر راشد الغنوشي بأنه رجل الإخوان في تونس مؤكدة أن النظام الداخلي للبرلمان يُداس بطريقة مفضوحة خاصة وأن الفصل 141 يؤكد على عرض اللائحة دون مناقشة محتواها.

وتتصل النهضة من الانتماء للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين لكن ذلك لا يفتح معارضيها لإسيما في ظل تحركاتها الخارجية وتحالفاتها مع حكومة الوفاق الليبية واجهة الإسلاميين وعلاقات الغنوشي بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

ودفع الدستوري الحر باللائحة في يونيو ثم بدأ بحشد أحزاب منديلة لضمان تمريرها إلى جلسة عامة والتصويت عليها.

وتتسبب في ذلك تحالفات مع الأحزاب الليبية والإخوانيين من أجل تأمين البلاد، فضلا عن تحويل ليبيا إلى دولة لاستقبال الإرهابيين مستقبلا وتسهيل عبورهم.

ووصفت جهات ليبية الاتفاق الجديد مع تركيا بأنه احتلال واضح وعلني للبلاد مع قبل تركيا خاصة وأن حكومة السراج وقعت قبل ذلك اتفاقيات اقتصادية ترهن أموال الليبيين لصالح تركيا.

وحذر الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر من تبعات الاتفاقية العسكرية الجديدة مع الأتراك.

وقال خالد المحجوب، مدير التوجيه المنحوي بالجيش الوطني الليبي، إن الاتفاق بين أنقرة وحكومة السراج يهدف إلى السيطرة على حقول النفط وتجاوز الخط الأحمر المصري المتمثل في مدينة سرت وقاعدة الجفرة.

وحذر المحجوب في مداخلة عبر قناة "أم بي سي مصر" من أن السلطات التركية تسعى لإخراق الخط الأحمر الذي حدده الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في محاولة لنهب ثروات الشعب الليبي خاصة السيطرة على حقول النفط في شرق البلاد ما يهدد في النهاية الأمن القومي المصري والعربي.

وأكد أن حكومة السراج تقوم باتخاذ قرارات وعقد اتفاقيات خارج نطاق الشرعية ملوحًا بأن الجيش الليبي سيضطر لكل تلك المحاولات.

طرابلس - تحاول تركيا ربح الوقت واستثمار التردد الدولي بشأن وجودها العسكري في ليبيا وتعمل على تحويله إلى طرابلس ولقائه رئيس حكومة عسكرية وأمنية واقتصادية ملزمة لليبيين، وأخرها ما تم الاتفاق عليه خلال زيارة وزير الدفاع التركي خلوصي أكار إلى طرابلس ولقائه رئيس حكومة الوفاق فايز السراج ثم بفتحي باشاغا وزير الداخلية وسط حديث عن اتفاقيات عسكرية مثلة.

وتحدثت مصادر عن أن الاتفاق الأخير بين الوفاق والحكومة التركية نص على إنشاء قاعدة عسكرية تركية في ليبيا، إضافة إلى تأسيس قوة مسلحة تركية يتمتع جنودها وضباطها الأتراك بحصانة ضد أي ملاحقة قضائية تكون جاهزة للتدخل في أي وقت بهدف حماية بقاء حكومة السراج.

ووفق نفس الاتفاقية يمنح الضباط الأتراك في ليبيا صفة دبلوماسية لضمان حصانتهم.

وقالت حكومة الوفاق، في بيان لها، إن المحادثات التي حضرها وفد عسكري رفيع المستوى من الجانبين تناولت مستجدات الأوضاع في ليبيا، وتطرت إلى مجالات التعاون العسكري والأمني وبرامج بناء القدرات الأمنية والدفاعية في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في شهر نوفمبر الماضي.

كما تناولت أليات التنسيق بين وزارتي الدفاع في كلا البلدين، وأكد وكيل وزارة الدفاع بحكومة الوفاق الوطني العقيد صلاح النمرش أن المحادثات ناقشت أيضا التدريب العسكري.

وأشار النمرش إلى "تأكيد استمرار الدعم التركي للحكومة الشرعية في ليبيا في مجالات التعاون العسكري والأمني، إلى جانب فتح مراكز التدريب لبناء جيش محترف والحفاظ على مقدرات الدولة".

ومن الواضح أن أنقرة قد وضعت يدها على خطط الأميركيين في تدريب قوات الوفاق، وهو ما سبق أن اتفق عليه وزير الداخلية فتحي باشاغا مع وفد من الأفريكوم التقى به منذ أيام.

وكانت لقاءات أكار في طرابلس مع ضباط وجنود أترك قد أثار غضب الليبيين كونها حملت رسالة واضحة على أن العاصمة الليبية باتت تحت حكم الأتراك، وأن حكومة الوفاق ليست سوى حكومة صورية مهمتها إضفاء مشروعية على الوجود التركي.

تركيا تسابق الوقت لفرض حماية عسكرية على طرابلس

وقالت وكالة الأناضول إن أكار توجه لزيارة مستشفى معيثة العسكري، حيث أطلع على الأوضاع هناك من المسؤولين ومن الكادر الطبي التركي العامل في المستشفى.

ومن مستشفى معيثة حلقت مروحية بوزير الدفاع ورئيس الأركان إلى سفينة تي سي جي جبرين الحربية في مياه المتوسط، حيث مركز العمليات الحربية التركية، وهي تحركات تثبت أن تركيا باتت تمتلك ما يشبه الدولة داخل الدولة الليبية.

وكرر أكار في مصراته ما فعله في طرابلس، حيث وصل إلى الكلية الجوية بمصراتة وكان في استقباله باشاغا وعدد من الضباط الأتراك قبل أن يزور غرفة العمليات التركية المشرفة على العمليات العسكرية وتشغيل الطيران المسير، والتي فلتت النواة الأولى للتدخل التركي.

ويتخوف الليبيون من أن يتم إدماج الميليشيات والمجاميع المسلحة التي تضم متشددين في مؤسسات أمنية ويتم إسباغ الشرعية عليها ليتم التفاوض في أي حل سياسي لاحق على إدماجها في القوات الأمنية والعسكرية، ما يمثل خطرا على أمن البلاد، فضلا عن تحويل ليبيا إلى دولة لاستقبال الإرهابيين مستقبلا وتسهيل عبورهم.

ووصفت جهات ليبية الاتفاق الجديد مع تركيا بأنه احتلال واضح وعلني للبلاد مع قبل تركيا خاصة وأن حكومة السراج وقعت قبل ذلك اتفاقيات اقتصادية ترهن أموال الليبيين لصالح تركيا.

وحذر الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر من تبعات الاتفاقية العسكرية الجديدة مع الأتراك.

وقال خالد المحجوب، مدير التوجيه المنحوي بالجيش الوطني الليبي، إن الاتفاق بين أنقرة وحكومة السراج يهدف إلى السيطرة على حقول النفط وتجاوز الخط الأحمر المصري المتمثل في مدينة سرت وقاعدة الجفرة.

وحذر المحجوب في مداخلة عبر قناة "أم بي سي مصر" من أن السلطات التركية تسعى لإخراق الخط الأحمر الذي حدده الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في محاولة لنهب ثروات الشعب الليبي خاصة السيطرة على حقول النفط في شرق البلاد ما يهدد في النهاية الأمن القومي المصري والعربي.

وأكد أن حكومة السراج تقوم باتخاذ قرارات وعقد اتفاقيات خارج نطاق الشرعية ملوحًا بأن الجيش الليبي سيضطر لكل تلك المحاولات.

لبنان... والأوهام العراقية
والإيرانية والصينية
خيرالله خيرالله
ص 5